وزير الشئون القانونية لـ« الميثاق »:

لايجوز استبدال القانون باتفاقات حزبية

■ دعا الدكتور رشاد الرصاص- وزير الشئون القانونية- الى السير في الإعداد للانتخابات البرلمانية واجرائها الموعد المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م.. وقال في حوار مع « الميثاق» إن الانتخابات حق دستوري للشعب لا يجب التفريط به مهما حاول البعض اعاقة هذا الاستحقاق الذي يعد روح الديمقراطية وجوهرها.. مؤكداً أن التأجيل سيدخل البلد في فراغ دستوري ومشاكل لا حصر لها.. وأوضح وزير الشئون القانونية أن الربط بين الدخول في الانتخابات والتعديلات الدستورية من قبل اللقاء المشترك إنما يهدف الى اضاعة الوقت والوصول الى فراغ دستوري واستهداف للأمن والسلام الاجتماعية والتفاف على حق الشعب في اختيار من يمثله في البرلمان فإلى نص الحوار:

حوار: عارف الشرجبي

تأجيل الانتخابات مصادرة لحق الشعب في الحكم

لايستطيع أي حزب التنصل عن الاستحقاق النيابي القادم | البرلمان سيفقد الشرعية إذا لم تجر الانتخابات

المشترك يحاور نفسه بعيداً عن كل الاتفاقات مع المؤتمر

هناك من يحاول تعطيل عملية الانتخاب بافتعال الأزمات ما مخاطر ذلك؟

– من أجل اعلاء سيادة القانون يجب العمل بنصوص الدستور والقانون فلايمكن لأي بلد أن تضع نصوصاً دستورية وقانونية ثم تعمل على التنصل عنها.. ومن المهم جداً العمل على تطبيقه لانه يضع القائمين على مسألة تطبيقه تحت طائلة المساءلة القانونية في حالة عدم الالتزام بالمواعيد الدستورية.

من أجل تأجيل الانتخابات في ٢٠٠٩م تم تعديل دستوري للمادة (٦٥) من الدستور والتمديد لمجلس النواب القائم حالياً لمدة عامين تنتهي في ٢٧ أبريل ٢٠١١م.. وذكر في التعديل ان التمديد يكون لمرة واحدة فقط.. وبالتالي لا تستطيع أية جهة او حزب إلاّ ان تقوم بواجبها الدستوري والقانوني وهو اجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد ٢٧ابريل المقبل باعتبارها حقاً دستورياً لكل ابناء الشعب.. وما الاحزاب والتنظيمات السياسية إلا وسيلة للتعامل مع هذه الانتخابات خدمة للشعب.

ما المحاذير فيما لو مضى الوقت دون اجراء الانتخابات في موعدها او تم تأجيلها؟

– هناك جملة من المحاذير الدستورية في حال التأجيل لن يكون هناك مجلس نواب قائم بعد انهاء فترة المجلس الحالي لعدم انتخاب مجلس جديد ولن يكون قائماً إلاّ في حالة وجود ظروف قاهرة وهي معروفة ومحددة في الدستور وبالتالي فالذي يرغب بإيصال البلد الى فراغ دستوري يطمح بأن يقيم مؤسسات تم التوافق عليها لتحل محل المؤسسات التي تتمتع بشرعية دستورية وهذا غير مقبول ولايخدم المصلحة الوطنية من قريب أو بعيد.

العودة للشعب

ماذا تعني الاستحقاقات الدستورية كمكسب وطني؟

– من أهم مميزات العملية الديمقراطية القيام بهذه العملية في مواعيدها المحددة طبقاً للدستور والقانون وهي ضرورية لعودة الاحزاب والتنظيمات السياسية سواء أكانت حاكمة او معارضة الى الشعب لتقرير مايراه مناسباً واختيار من يستحق ثقته

والانتخابات هي عملية حوارية كبيرة يقوم الشعب بموجبها بتمكين الاحزاب من تناوب الحكم نيابة عنه وبالتالي عندما يفوض الشعب حزباً للحكم لابد ان يعود الحزب الى الشعب في كل دورة انتخابية حسب القانون للحصول على تفويض جديد.

وهذا يجسد المبدأ الدستوري القائل: «ان الشعب مالك السلطة ويمارسها بطريقة مباشرة عن طريق الانتخابات» ولكن عندما يقرر هذا الحزب او ذاك تعطيل الانتخابات فإنما يصادر حق الشعب في الحكم.. وعندما يسعى لتعطيل الانتخابات فانه لايعترف بشرعية الشعب باعتباره مالك السلطة ويجعل نفسه بديلاً عنه، هذا اجحاف كبير بحق الشعب اليمني ولابد من العودة اليه.

مأزق المشترك

احزاب المشترك تتهرب من الرضوخ لارادة الشعب.. لماذا؟

– احزاب اللقاء المشترك لاتجمعها أي روابط ايديولوجية ولانظرية انما يجمعها رابط واحد مصلحي هو معارضة النظام والمؤتمر الشعبي العام، وبالتالي فإن القرارات ووجهات النظر داخل هذه الاحزاب متناقضة ولكل حزب في اطار المشترك نظرية وايديولوجية وبرنامج سياسي وابعاد قادمة تختلف عن الاحزاب الأخرى في اطار المشترك ولذا فالرؤية لديهم لن تكتمل بشكل موحد على الاطلاق للخروج من هذا المأزق.

المشترك يحاور نفسه..!

كيف تعلقون قانونياً على العراقيل والاشتراطات التعجيزية التي وضعها اللقاء المشترك للحيلولة دون اجراء الانتخابات؟

– لقد بدأ الحوار بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك منذ نهاية الانتخابات المحلية والرئاسية في ٢٠٠٦م لمراجعة توصيات بعثة الاتحاد الاوروبي وتم تشكيل فرق فنية وقانونية لذلك، وعلى ضوئها وافق المؤتمر على استيعابها وصياغتها في مشروع قانون وقدم الى البرلمان وتم التصويت عليه بموافقة كل الاحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في البرلمان مادة مادة ولم يبق إلا المصادقة عليه واصداره لتقوم اللجنة العليا للانتخابات بتنفيذ.. ومازلنا نتذكر القسم الذي أطلقه بافضل في البرلمان وحيثياته وتخلف اللقاء المشترك عن تقديم اسماء ممثليه في اللجنة العليا للانتخابات مما أدى الى عرقلة إجراء الانتخابات في حينه ومع ذلك فقد حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام على افساح المجال لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية لخوض الانتخابات التنافسية وتم الاتفاق في فبراير ٢٠٠٩م على تاجيل الانتخابات لمدة عامين وبدلاً من أن تقوم احزاب المشترك بعد توقيع الاتفاق مع المؤتمر بتقديم رؤية متكاملة، نهجت نهجاً مختلفاً بالجلوس لوحدها في حوارات منفردة تحت مايسمى باللقاء التشاوري ولجنة التشاور الوطني واعداد برنامج خاص بها وحاورت نفسها وذهبت بعيداً عن كل الاتفاقات والحوارات مع المؤتمر ناهيك عن الشروط التعجيزية كإطلاق السجناء على ذمة قضايا جنائية وغيرها من التعقيدات وقبل نهاية المدة بوقت قصير- يمكن تسميته بالوقت الضائع- جاءت لتتحاور مع المؤتمر لغرض وضعه تحت مطرقة الوقت ومحاولة فرض تاجيل الانتخابات من جديد، وهذا خارج عن ارادة المؤتمر الشعبي والمؤسسات الدستورية القائمة، لذا لايمكن قانوناً تأجيل الانتخابات تحت اي ظرف إلا التي حددها القانون والدستور.

> **ربط الحوار بتأجيل الانتخابات تعطيل للحياة السياسية**

ابتزاز مستمر

ذكر ياسين سعيد نعمان في المؤتمر الصحفي مؤخراً ان المؤتمر الشعبي قدم تنازلات ولكنها غير كافية مطالباً بالمزيد.. فهل تعتقد انه كلما حصل المشترك على تنازلات صعد من مطالبه؟

– طالما احزاب المشترك تحصل على تنازلات ليس من حقها، فإن ذلك سوف يفتح شهيتها للمطالبة بالمزيد، واذا كان من حق المعارضة الحصول على تنازلات والتي كان آخرها اعلان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح استعداده لتشكيل حكومة وطنية من أجل الاعداد للانتخابات وحكومة وطنية بعد الانتخابات مهما كانت نتائجها الى جانب الشراكة فيما يتفق عليه من أجل الاصلاحات السياسية وغيرها من التنازلات، إلا اننا وبكل اسف لم نرَ اللقاء المشترك يقدم أي نوع من التنازلات او حتى القبول بما حصل عليه من تنازلات من المؤتمر قدمها فخامة الرئيس الذي دائماً ما يحرص على تقريب وجهات النظر ولو على حساب المؤتمر صاحب الاغلبية خدمةً للمصلحة الوطنية، لأن فخامته يرى أن المشاركة الواسعة من قبل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الانتخابات مكسب للوطن اولاً واخيراً بعيداً عن المكاسب الحزبية التي يراهن المشترك عليها دائماً.

> **قانوناً لايمكن تأجيل الانتخابات تحت أي ظرف**

> **المستقلون يشكلون نسبة كبيرة من أصوات الناخبين**

اتفاقات باطلة

هل يمكن ان تكون التنازلات على حساب القانون النافذ الذي يجب ان نحتكم إليه بعيداً عن المراضاة؟

– لايجوز التفريط بالقانون او إحلال الاتفاقات محل القانون والدستور حتى وان عقدت اتفاقات بين الاحزاب فتعتبر في نظر القانون باطلة، حيث لايجوز الاتفاق على نصوص مخالفة للقانون والدستور حتى وان كان بإجماع الاحزاب مالم تذهب الى البرلمان لاقرارها واصدارها في صيغة قانونية مساوية للصيغة والآلية التي حددها الدستور وإلا كانت مخالفة للقانون ولاتمت له بصلة.

التمثيل النسبي

يطالب المشترك بجملة من التعديلات الدستورية والقانونية.. فهل مازال لدينا متسع من الوقت لاجرائها قبل الانتخابات المقبلة؟

– للاصلاحات السياسية التي ينادي بها المشترك مفهوم واسع ومطاط يمكن لكل طرف تكييفها حسب فهمه ووجهة نظره وهذا الأمر بحاجة الى عملية حوارية طويلة للاتفاق على رؤية موحدة حولها وبعدها يتم انزالها للبرلمان لتستكمل بقية الاجراءات الدستورية وهي عملية لايمكن ان تتم خلال شهر بل ربما اكثر من عامين ناهيك عن ان الاتفاق على مسالة التمثيل النسبي في حال الاتفاق عليه وايضاً التحضير للانتخابات وفقاً للتمثيل النسبي فإنه بحاجة الى اعداد وإجراءات معينة تتطلب فترة زمنية لاتقل عن سنتين.

المشكلة في النوايا

هل يمكن الاتفاق على بعض التعديلات قبل الانتخابات وارجاء البقية الى مابعدها؟

– اذا حسنت النوايا لدى الاحزاب فإن بالامكان الاتفاق على المواد المراد تعديلها وانزالها متزامنة مع الانتخابات ثم تنفيذها بعد الانتخابات سواء بالتمثيل النسبي او المختلط او غيرهما من الصيغ لانه سوف يكون لدينا وقت كاف سيمكننا من اعادة تكييف الادارة الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً لما سيتفق عليه إما انتخابات نسبية او مختلطة.

هل يمكن التوضيح اكثر عن ماهية المواد الدستورية التي يمكن تعديلها من قبل البرلمان والمواد التي لابد من انزالها للاستفتاء عليها من الشعب؟

– لقد فرق الدستور بين المواد التي هي بحاجة للاستفتاء الشعبي وبين التي يمكن للبرلمان البت في تعديلها.. فهناك مواد لكي نقوم بتعديلها لابد اولاً ان تنزل للاستفتاء الشعبي بعد موافقة ثلاثة أرباع مجلس النواب على تعديلها وهي المواد المتعلقة بالباب الأول والثاني من الدستور وبعض مواد الباب الثالث ومنها التي تتحدث عن الاسس العامة للدولة- الاقتصادية والاجتماعية والسياسية- وهي اسس رئيسية، وايضاً الباب الثاني المتعلق بحقوق وواجبات المواطنين الاساسية لابد من الاستفتاء عليها من قبل الشعب لان البرلمان لايستطيع تعديلها من تلقاء نفسه وكذلك بعض مواد الباب الثالث المتعلقة بسلطات الدولة التشريعية- السلطة التنفيذية ورئاسة الدولة- لابد من الاستفتاء عليها من قبل الشعب أما المواد ذات الطابع الاجرائي فيمكن لمجلس النواب البت في تعديلها.

> **الانتخابات بالتمثيل النسبي تتطلب أكثر من سنتين للتحضير**

> **على الدولة ملاحقة دعاة الانفصال عبر الانتربول**

اذا اردنا الأخذ بنظام القائمة النسبية او المختلطة هل يمكن لمجلس النواب تعديل القانون حولها؟

– المادتان ٦٢،٦٣من الدستور التي تتكلم عن شكل السلطة التشريعية تحدد ان يتم انتخاب ٣٠١ عضو لمجلس النواب بالاقتراع المباشر وبالتالي اذا اردنا الأخذ بنظام التمثيل النسبي لابد من تعديل هاتين المادتين عن طريق الاستفتاء الشعبي وليس عن طريق مجلس النواب وبالتالي لايمكن الاخذ بنظام التمثيل النسبي قبل الانتخابات المقبلة.

اجراء التعديلات

لمن الحق في تعديل الدستور.. وما المراحل الزمنية لذلك؟

– لرئيس الجمهورية ولمجلس النواب حق طلب تعديل الدستور.. فاذا كان طلب التعديل مقدماً من رئيس الجمهورية مشفوعاً بالمبررات والأسباب لطلب التعديل فيتم مناقشته من حيث المبدأ ويقر من قبل النصف زائداً واحداً من اعضاء المجلس ثم يحال الطلب الى اللجان المختصة لمناقشته وابداء الرأي ثم بعد شهرين يبدأ مناقشة التعديلات المراد اجراؤها فاذا وافق المجلس عليها بنسبة ثلاثة أرباع اعضائه تنزل للاستفتاء الشعبي عليها اذا كانت من المواد التي تتطلب استفتاء او تصبح نافذة اذا كانت من المواد التي ليست بحاجة الى استفتاء وهذه العملية بحاجة الى وقت لايقل عن عامين.

مكرمة رئاسية

التنازلات من قبل المؤتمر الشعبي العام لاحزاب المشترك إلا يعد تفريطاً بحقه القانوني كحزب أغلبية؟

– لقد لاحظنا في الفترات السابقة ان الاخ الرئيس علي عبدالله صالح يحرص على تقريب وجهات النظر بين كافة الاحزاب واذا كان هناك تنازل يعد مكرمة من قبل فخامته لتحقيق هذا الهدف كونه ينظر الى أن الوطن اكبر من الاحزاب والمصالح الشخصية وهذا لايعد مخالفة قانونية او مثلبة انما مزية، وعلى الاحزاب ان تعي ذلك وتكون عند المستوى في تعاملها مع القضايا الوطنية بعيداً عن الأنا.

قرار ديمقراطي

يزعم المشترك انه في حال مقاطعته للانتخابات فإن المؤتمر سوف يخوضها منفرداً.. ماتعليقك؟

– الانتخابات ليست حكراً على الاحزاب والتنظيمات السياسية فهناك المستقلون الذين يشكلون نسبة كبيرة لايستهان بها من اصوات الناخبين كما ان الاحزاب الموجودة في الساحة تزيد عن ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً فاذا قاطع اربعة او خمسة احزاب فهذا قرار سياسي خاص بها وهو جزء من العملية الديمقراطية وبالتالي فإن الانتخابات اذا جرت مع وجود احزاب مقاطعة وأخرى مشاركة فهي قانونية وسليمة ١٠٠٪ لانها تستمد شرعيتها من القانون والدستور والارادة الشعبية وليس من الاحزاب.

ثالوث الشر

ما أهم التحديات التي تواجه بلادنا في الوقت الراهن وعلى من تقع مسئولية مواجهتها؟

– لاشك ان هناك تحديات ومعوقات تواجه العمل الحكومي لعل القاعدة والتمرد الحوثي والحراك الانفصالي ابرزها، وهي لاتضر الحزب الحاكم فحسب وانما تضر الجميع سلطة ومعارضة وبعامة الشعب.. والعجيب ان بعض الاحزاب تظن أن هذه المشاكل ستضر المؤتمر وحده ولكن الواقع يؤكد ان الجميع سيتضرر فنحن على سفينة واحدة ويجب على كل المواطنين الشرفاء التصدي لأية محاولة للإضرار بالوطن والاسهام الفاعل في مواجهة الاخطار المحدقة به.

ملاحقة الانفصاليين

ادعاء الوصاية وفك الارتباط ما توصيفها القانوني؟

– تلك الاصوات النشاز تعد خروجاً على القانون والدستور وليس لها أي سند شعبي او قانوني او شرعي، فهي اعمال خارجة عن الاعراف والقوانين الدولية يجب ان يعاقب مرتكبوها ومروجوها سواء في الصحف او المواقع او ميدانياً، فاليمن وجد موحداً منذ الازل واذا كان قد انقسم بفعل التآمر والاستعمار في فترات معينة ومحددة فان اعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م قد اعاد المياه الى مجاريها كنظام سياسي ودولة موحدة وبالتالي ليس من حق اي شخص او حزب الدعوة لفك الارتباط او ادعاء الوصاية على أي جزء من الوطن، لذا على الدولة اتخاذ الاجراءات القانونية لملاحقة دعاة الانفصال عبر الانتربول الدولي حتى لا يتمادوا أكثر.

كلمة أخيرة؟

– اذا كان لي من كلمة اقولها لكل فرقاء العمل السياسي فهي قول الشاعر العربي :

لعمرك ماضاقت بلاد بأهلها
ولكن أخلاق الرجال تضيق

ولذا على أحزاب المشترك ان لاتضيق من الحوار لانه عملية مستمرة وليست مرتبطة بزمن محدد وسواء خاضت الانتخابات أم لا، فعليها مواصلة الحوار مع المؤتمر الشعبي للخروج برؤية واضحة.. اما ان يربط بين الحوار وتاجيل الانتخابات كوجهين لعملة واحدة فهذا تعطيل للحياة السياسية والديمقراطية.. وعلى المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومناصريه ان يتمسكوا بالدستور والقانون وان يستمروا في الاعداد للانتخابات لانها روح وجوهر الديمقراطية، وأي تراجع عنها هو تراجع عن النهج الديمقراطي.□

انفراج.. لا انفجار

محمد يحيى شنيف

■ الحديث عن الحوار الوطني وتشكيل اللجان ومخرجاتها من لجان مصغرة، أصبح حديثاً مزعجاً ومملاً لدى المواطن.. وكأن الوطن.. الأرض والانسان.. في كف عفريت أمناء وقيادات عموم الاحزاب والتنظيمات السياسية، ومن يقود بعضهم المعروفون باتجاهات ظلامية وانفصالية، عنوانها العودة لأزمنة الجاهلية القائمة على الصراعات والاقتتال وإثارة الفتن والنعرات، وخلق بيئة متباينة، سيحصد ثمارها المرة جزء من جيل الحاضر، وثلاثة أرباعها جيل المستقبل.

إنها مؤامرة أصبحت واضحة.. ولابد من حكماء اليمن- في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاعلام.. الخ- فرض تواجدهم في الساحة، وتسوية ملعب أي حوار وطني فاعل لئلا تترك الفرصة كما هو الحال، لاستمرار اللعبة السياسية القذرة الساعية لتدمير وطن الثورة والوحدة مع التصعيد من عام لآخر.. لكن وقوف الحكماء في السلطة والمعارضة مع الحكيم القائد علي عبدالله صالح سيؤدي - في الوقت المناسب- لتجاوز حواجز التآمر بحنكة وعقلانية لتنتصر الإرادة الشعبية لوطن آمن ومستقر ومزدهر..

إن الهدف الرئيسي يكمن في إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها الدستوري وهو ما يتطلب إجراء تعديلات قانون الانتخابات وفق الموعد المحدد، وإذا لم يكن هناك وقت فما المانع من العمل بالقانون الحالي، وبعد ذلك يتواصل الحوار حول قضايا الاصلاحات السياسية والتشريعية والاقتصادية وغيرها من البنود المتفق حولها، والتي تحتاج لسنوات قادمة، نظراً لأهميتها وديمومتها، لأن مسألة الوقت مهمة، وتستدعي الجميع التركيز على الأولويات الوطنية.. وهذه الرؤية مستوعبة من قبل «عقلاء» القيادات السياسية سلطة ومعارضة.. بعيداً عمّن يفكرون وينظّرون بضرورة استكمال كافة قضايا الحوار قبل الانتخابات بحجة تهيئة الأجواء.. تهيئة ربما هي في مفهومهم إدخال البلاد والعباد في فراغ دستوري يؤدي لفوضى عارمة -لا سمح الله.

البلد لن يكون مصيرها النفق المظلم- كما يتوهم البعض- ونستبشر خيراً في قادم الأيام للانفراج وليس الانفجار.□

مؤتمر حجة يؤكد أهمية تلمس أوضاع المواطنين

مراد شلي

■ ترأس الشيخ فهد مفتاح دهشوش وكيل محافظة حجة رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة الاجتماع الدوري لقيادة المؤتمر بحضور عدد من قيادات المؤتمر والقطاع النسوي لمناقشة الأداء التنظيمي والمستجدات الراهنة في المحافظة وكذا الاستعدادات الجارية لخليجي عشرين.

وفي الاجتماع أكد الشيخ فهد مفتاح دهشوش على أهمية إنجاح الأجندة الخاصة برئاسة المؤتمر الشعبي العام والأمانة العامة وتلمس هموم المواطنين عبر تعزيز العلاقة والثقة بين المؤتمر بكافة قواعده وأطره التنظيمية والمواطنين بمختلف شرائحهم. وأشاد باكتمال التحضيرات لخليجي٢٠ التي تستضيفها محافظتا عدن وأبين خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر الجاري وحتى ٥ ديسمبر.. مؤكداً أن استكمال كافة التجهيزات اللوجستية لخليجي٢٠ خلال موعدها المحدد دلالة أكيدة باننا قد تجاوزنا التشكيك في جدية إقامة البطولة.

كما أشاد دهشوش بجهود دائرة الشباب والطلاب بالمحافظة التي تبذلها في تطوير أداء الدائرة وتنفيذ عدد من الأنشطة الشبابية والطلابية على مستوى المحافظة.□

الدائرة التربوية بالمؤتمر تحث التربويين على التفاعل مع الحدث الرياضي القادم

■ وجهت الدائرة التربوية والتعليمية بالمؤتمر الشعبي العام مذكرة الى مديري مكاتب التربية والتعليم – رؤساء اللجان التربوية في المحافظات تحثهم فيها على التوعية اليومية في طابور الصباح المدرسي بأهمية التفاعل البناء والمساهمة في إنجاح بطولة خليجي٢٠ .

وقد تضمنت المذكرة عدداً من النقاط أهمها:

– حسن استقبال الزوار والمشاركين في هذا الحدث الرياضي والترحيب بضيوف اليمن في مختلف الأماكن والمرافق.

– الابتعاد عن السلوكيات والممارسات التي لا تنم عن حضارتنا وأخلاقنا وقيمنا وتقاليدنا.

– التوعية بالمحافظة على النظافة العامة في المنازل والمدارس والاسواق ومختلف المرافق.

– مساعدة رجال المرور ورجال الأمن العام إذا اقتضى الأمر.

– مؤازرة ومساندة المنتخب الوطني في كل فعالياته ومشاركاته باعتبار ما يقوم به عملاً وطنياً.

المنظمات المدنية بعدن ولحج تؤكد مساندتها لإنجاح خليجي٢٠

■ تفاعلاً مع توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام دعت منظمات المجتمع المدني في محافظتي عدن ولحج كافة الجماهير في المحافظتين الى التفاعل والعمل بروح الفريق الواحد لإنجاح هذا الحدث الجماهيري والرياضي المهم الذي يقام لأول مرة في اليمن ..مؤكدة على ضرورة تضافر كافة الجهود والمساهمة الفاعلة في إقامة أنشطة مصاحبة للبطولة وكذا التحلي باليقظة وروح المسؤولية الوطنية بما يتناسب وحجم التظاهرة.. من جانبه أكد الاخ طه حسين الهمداني- رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية عضو الأمانة العامة في المؤتمر الشعبي العام- أنه تم التنسيق فيما بين المنظمات المدنية الفاعلة وفروعها في محافظات عدن ولحج وأبين في إقامة الفعاليات الجماهيرية والفنية والثقافية والكرنفالية المصاحبة للبطولة وبصورة ممتازة وتفاعل كبير من قبل قيادات المنظمات المدنية وفروعها.. موضحاً أن الاستعدادات تسير بوتيرة عالية ونشاط كبير ما يبشر بحضور فاعل ومميز للمنظمات المدنية المشاركة في البطولة.□